جامعه تكريت

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم التاريخ / ماجستير التاريخ الحديث

مشكلة الحدود بين الجزائر وتونس

الاستاذ الدكتور

غفار جبار جاسم

اسباب الصراع

١. الاسباب التاريخية : يرجع نزاع الحدود بين الجزائر وتونس من الناحية التاريخية الى عهود الاستعمار الفرنسي لبلاد شمال افريقيا لان بعض الحجج التاريخية التي تستند اليها تونس من خلال مطالبته الاقليمية تعود الى منتصف القرن التاسع عشر اذ ان هذه الحدود لم تعرف اي تحديد او ترسيم ايام الهيمنة العثمانية على الجزائر .

٢. الاسباب السياسية : لقد كان بورقيبة يشعر بأن تونس دولة صغيرة مقارنه بجيرانها وليس لها امتداد صحراوي فأخذ يعلن عن مطالب تونس الصحراوية اسوة بمطالب المغرب وقد فاتح علال الفاسي بذلك ولم يجاهر بمطالبه الا في وقت محرج وقد عد في نظر جهة التحرير الوطنية انسياقا وراء مخطط ديغول في فصل الصحراء الجزائرية وجعلها بحرا داخليا مشتركا ففي كانون الاول ١٩٥٨ اعلن بورقيبة في خاتمة زيارته للجنوب ان مسألة الحدود الجنوبية لتونس تمثل قضية ومشكلة ويتوجب على الفرنسيين ان يسلموا كامل حصن سان للتونسيين وان ترسم الحدود على حد النقطة ٢٣٣ بدل النقطة ٢٢٠ كما نصت على ذلك الاتفاقية الفرنسية العثمانية عام ١٩١٠ .

٣. الاسباب الاقتصادية : تعد النقطة ٢٣٣ الدافع وراء قيام هذا الخلاف بسبب ما تملكه من موارد باطنية وقد نشب هذا الخلاف جراء عملية التنقيب عن البترول التي كان يجريها الطرفان جنوب العلامة ٢٣٣ وهي المنطقة المعروفة بحاسي البورما تسبب بتأهب عسكري على الحدود بين قوات الطرفين لعدم وضع خط الحدود في ضل ترجمة الاتفاق الثنائي حول النقطة الفاصلة بينهما وكذلك قامت تونس بأبرام اتفاقية في ٣٠ حزيران ١٩٥٨ مع فرنسا وتسمح بواسطتها

الحكومة التونسية للشركة الفرنسية (سترابسا) لمد خط انبوب لنقل النفط من إيجلي جنوب شرق الجزائر ليصل الى ميناء السخيرة التونسية الواقعة على خليج قابس شمال شرق تونس ، لقد كانت تونس ترى بأن لها احقية سيادية على المناطق الجد غنيه بالبترول لأن الانبوب الذي مد لغرض نقل النفط يصل الى المرفأ التونسي ثم الى البحر الابيض المتوسط وهو ما يحقق لها ارباح كبيرة ،

المزاعم التونسية في الأحقية بالصحراء الجزائرية

في شباط ١٩٥٩ م طالبت الحكومة التونسية بتقسيم الصحراء وقالت أن حدود تونس قد عينت شرقا وغربا، ولكنها تركت دون تحديد من جهة الجنوب مع أن التونسيون هم الذين بنوا الحصون في هذا القسم من الصحراء" والواقع في الجنوب إلى برج "البوف وهم الذين تحملوا الأعباء المالية. فمع استرجاع بورقيبة لمنطقة قورسان من فرنسا يوم ٥ شباط ١٩٥٩ م أكد أن حدود تونس مع الجزائر تملك من منطقة الهامل بليبيا شرقا من العلامة ٢١٩ قورسان إلى منطقة العجيلة إلى العلامة " ٢٣٣ حيث طالب بذلك معلنا أن الصحراء إرث مغاربي مشترك له الحق في المطالبة وهو ما أعلنه أيضا إثر ختامه لجولته في الجنوب حيث ذكر أن مسألة الحدود الجنوبية لتونس تمثل قضية ومشكلة يتوجب على الفرنسيين أن يسلموه منطقة قورسان . حيث صرح بورقيبة قائلا: « حتى مراكز مثل فورسان ليس لنا الحق فيها، لذلك رأينا من الضروري التوصل إلى تسوية نهائية لمشكلة حدودنا الجنوبية فتقسيمها الذي كان وقتها قام به موظفو مصلحة السكان الأصليين الذين كانوا حريصين على اقتطاع ما استطاعوا إله سبيلا من الأراضي التونسية والمغربية المحاذية للجزائر ليعتبروها في هذه الحالة أرضا فرنسية مثل هذه الاعتبارات لا يمكن أن تكون حاسمة لابد لتونس من منفذ على الصحراء الكبرى بمنطقة خلفية

تشترك فيها إفريقيا الشمالية. لقد حاول بورقيبة أن يضفي على مطلبه الشرعية التاريخية، فما كان منه إلا أنه استشهد بأحكام المعاهدة التونسية التركية المؤرخة في ١٩ مارس ١٩١٠م التي لم تكن فيها الحدود التونسية محددة بتخطيط محدد في قسمها الجنوبي الغربي. استندت تونس إلى وثيقة كان قد تم إبرامها بين السلطات الفرنسية في تونس والجزائر سنة ١٩٠١م ضبطت على إثرها الحدود التونسية الجزائرية حتى بئر رومان.

مشكلة الحدود في لقاء رامبويه والموقف التونسي من المشكلة

في ٢٧ شباط ١٩٦١م قام الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة بزيارة إلى فرنسا اجتمع خلالها بالجنرال ديغول" بقصر "رامبويه حيث نوقشت فيه قضية "الصحراء الجزائرية. ولقد كان بورقيبة يأمل في التباحث خلال هذا اللقاء حول الجلاء عن قاعدة "بنزرت" التي مثلت الورقة الرابحة للضغط على فرنسا والدفع بها إلى مفاوضات مع الثورة الجزائرية ثم الحصول على جزء من "الصحراء" أي تعديل حدود تونس الصحراوية الجنوبية قبل بدأ المفاوضات مع القادة الجزائريين وذلك بني جعله لوجود محادثات سرية بين ديغول" وبعض رجال الثورة الجزائرية وبين جورج بومبيدو" ممثل لفرنسا وعلي منجل" و"الطيب بوحوش" عن الجزائر. حيث قال بورقيبة خلال هذا اللقاء سيدي أنتم لازلتم في مفاوضات مع الجزائريين بين لذلك نطلب منكم توسيع الحدود التونسية الجزائرية وتوسيعها داخل القطر الجزائري عند النقطة ٢٣٣ التي تقع فيها آبار البترول إلا أن ديغول رفض ذلك والمأخوذ عن هذا اللقاء أنه عرف بلقاء الخداع حيث عمد بورقيبة إلى مناقشة ديغول" حول "الصحراء"، في حين أعلم قادة الثورة باللقاء ومساعيه للتفاوض وسمح في ذات الوقت بمواصلة تمرير السلاح عبر الحدود التونسية التي تأتي عن طريق القاهرة. ويقول ديغول أن الرئيس بورقيبة أرسل فجأة بتاريخ ٦ تموز مذكرة تنطوي على تهديد

يطلب فيها أن تنسحب فرنسا وقواتها من "بنزرت وان تقبل تعديل الحدود بين "الصحراء" وجنوب تونس... وبسبب الحاح الجانب التونسي في طرح مطالبه الحدودية الصحراوية جعل الحكومة المؤقتة تتخوف من النتائج المحتملة لقمة "رامبويه، وهو ما أكده بورقيبة إثر تصريحه عقب اللقاء عن ثقته في نية الرئيس ديغول" وهو ما صرح به في تقرير من مصالح الخارجية إلى "كريم" إلا أن ديغول رفض ذلك فقد ذكر من خلال مذكراته مذكرات أمل قائلا: «فإذا أقدمنا على مثل هذا الأمر مع بورقيبة فإنه سيحرك مطامع العرب "ببشار" و تندوف" بالإضافة إلى ما قد تطالب به موريتانيا والنيجر ومالي وليبيا »، وبسبب هذا الموقف طالب بورقيبة بضرورة الجلاء عن بنزرت في مراسلة وجهت لواشنطن في ايار ١٩٦١ . وفي ١٢ حزيران ١٩٦١م صدر بيان مشترك لبورقيبة ورئيس دولة مالي موديبوكينا" ينص على أن الصحراء جزء لا يتجزأ من التراب الإفريقي ولقد رد عليه أحمد" بن بله" وهو في المعتقل: « إننا نطلب من بورقيبة أن يوضح موقفه التاريخي إزاء القضية الجزائرية، إن الحديث جار بلا حق عن الجزائر و الصحراء الجزائرية فالأمس لقاء رامبويه... واليوم زيارة موديبوكينا». ولقد كان موقف بورقيبة نتيجة تصريح فرنسي في مفاوضات ايفيان الذي ينص على أن الصحراء بحر له سواحل تسكنها شعوب ساحلية والجزائر واحدة من تلك الشعوب وعلى فرنسا أن تستشير الجميع

الموقف الجزائري

عندما طالب الحبيب بورقيبة الجنرال ديغول" بتصحيح الحدود الصحراوية التونسية، وإثر تلقي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بلاغا من قبل ديغول احتجت بشدة ، معتبرة أن على تونس أن لا تثير هذه المسألة مع فرنسا، ولم تتردد الحكومة المؤقتة بورقيبة بالسعي إلى عقد صفقة مع ديغول على حساب الجزائر. حيث ترى جبهة التحرير الوطني أن مسألة وحدة

الأراضي الجزائرية قد تعرضت إلى مغالطات كبرى مست وطنية بعض قواد الثورة كما مست كرامة الشعب الجزائري المجاهد، وقد عبرت الجبهة عن أسفها من أن تصدر هذه المواقف عن بورقيبة لأنها تمس السيادة الوطنية. وفي نهاية شهر جوان وجه فرحات عباس مذكرة سياسية للحكومية التونسية والدول الإفريقية عامة بخصوص "الصحراء" وأعلنت فيها: «أن كفاح الشعب الجزائري يتوخى أساس إحلال السيادة الجزائرية محل السلطة الفرنسية على كامل التراب... فالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سوف تتقبل أي صيغة كفيلة بتحقيق تنمية الدول المجاورة وذلك باستغلال الثروات استغلالا مشتركا ، وفي اليوم التالي سلمت تونس مذكرة للحكومة الجزائرية تؤكد بأن المفاوضات مع تونس سوف تستأنف بعد استقلال الجزائر في إطار مغربي موحد

الموقف الفرنسي

تمثل الصحراء الجزائرية الجزء الجنوبي من الجزائر لفرنسا كنزا لا يقدر بثمن بعدما اكتشفت ما بباطنها من بترول وكذلك لما مثلته من موقع إستراتيجي غداة الحرب العالمية الثانية، وهو ما جعلها تغير من سياستها اتجاه كما أن القوانين التي أقرتها فرنسا منذ ١٩٠٢م نصت على أن الجنوب الجزائري "جزاً لا يتجزأ من الجزائر"، ولقد اعتبرت قانون ١٩٤٧م أن الصحراء تابعة لأرض الجزائر وحدودها ولقد ضم قانون الالحاق الذي أقرته فرنسا في الجزائر منطقة "الصحراء" أيضا ولقد تأكد ذلك في مناسبات عديدة، وبقرارات وقوانين مختلفة قبل نوفمبر ١٩٥٤ م وبعده ففي عام ١٩٥٣ م صادق المجلس الجزائري على قرار يعتبر مقاطعات الجزائر الجنوبية جزء لا يتجزأ من الجزائر، ولم تطرح فرنسا قضية فصل الصحراء عن الجزائر قانونيا إلا في ديسمبر ١٩٦٠م بعد أن اضطرت لذلك تحت ضغط الثورة والرأي العام العالمي